وضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وعرفوا له اذا اطلق فصد به اللفظ الحق
او اللازم كما قصد وفي الجائزات صارت الدلالة عليه مطابقة لا تضمنا او التزاما
وعلم مما ذكره هذا القائل بلزوم امتناع الاجتماع سؤال البلالات لامتناع ان يراد بلفظ
واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بانه كلا سؤ المقصود والا لالتزم استلزام المطابقة
سائر اجزاء ذلك الكل مما لا يقصد فيه هذا المقام لان اللفظ المشترك من الكل
والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر فيما مطابقة ام تضمن وانما الجزء يصدق
عليه تعريف الاخر كذا المشترك من الملزوم والملازم يظهر ان المقصد بالجزئية
مما لا يدعنه وشرط اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه
اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع في الذهن حصوله فيه اما على
الفور او بعد التامل في القرائن والا لكان نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر
الخارجيات اليه فيه لان اللفظ عليه دون غيره بكون ترجيحا بلا مرجح قولا اعتراض
المخاطب لغرض او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما ينشا عنه اعتقاد المخاطب
بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغيرذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ان الحاصل في اصوله
نشر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ورجحه ما ذكره العلامة في بحثه
بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة التزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج
عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او غيره من قرائن الاحوال
والاظهر ما يؤيده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل
المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو استرط مشاهدة اللزوم
لخرج كثير من المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا لعدم تحقق دلالة
التزام انصاما سبق فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في الوضوح لا تنافي لوضعه اي بالبلالة المطابقة لان السامع
اذا كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
ولا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا سمعنا حيدة نشك اللزوم فالسامع ان
كان عالما بوضع المفردات والصدق ان كيدة اشتمل ان يكون كلاما موزونا وصوتا
المعنى بدلالة المطابقة بدلالة اوضح من دلالة قولنا حيدة نسبة الموزون الى الخفي لا

Copyright © King Saud University

اذا اتضح مقام كل كلية منها بايراد فيها فالسامع ان كان عالما بوضعها لذلك المفهوم
كان فهمه اياها من المترادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان
لم يكن عالما بوضعها لهذا المفهوم من المترادفات ذكل المعنى اصلا وان قال ولا لم يكن كل
واحد منها دالا بدون ان نقول لم يكن واحد منها دالا الان المفهوم والمقصود من
قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فمقتضاه المشاركة بينه
وبين غيره والا لأمكن ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع
شيء منها فلا يكون حينئذ دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها
دالا دون بعض وعلى التقدير ين لا يكون كل واحد منها دالا يحتمل ان يكون بعض
منها دالا فلسنا مما ذكرنا ان للخصم فيه الوضوح فان قلت لو توقف
فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لان
الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة متوقف على فهم المنتسبين قلت
المتوقف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم
المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وقرب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال متوقف على
العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق
فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض
لجواز ان يكون بعض الالفاظ الخارجة في الخيال لخصوصياتها في العقل بادي
الصفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها بكون بخلاف ذلك فيحتاج الى
التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يتعسر في استنباط المعاني المطابقة من بعض
الالفاظ مع سبق العلم بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها
وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بكلا
في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس البلالة ووجه الالتزام لكون ذلك
لانها من حيث انها دالة لذاتها التزام قد يكون واضحا كما في اللوازم القريبة وقد يكون
خفيا كما هو في اللوازم البعيدة المغفرة الى لوسائط بخلاف المطابقة فان
فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع ومنتف قطعا عند عدم العلم
بالوضع وسرهما حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطوء اغماض من
جهد سر بعد ذكر السامع للوضع وتيقظه وهذا الخلاف بالخلاف الاشخاص
والاوقات وتاتي الخفية اي والايراد المذكور انما تاتي بالبلالات العقلية